

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

واقع المديونية في الإقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها
دراسة تحليلية خلال الفترة 2008-2020

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذة:

د. معيزي نجاة

إعداد الطالبة :

بوجمعة سوهيلة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د. العايب سهام
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د. معيزي نجاة
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ مساعد أ	أ. بوسالم فاطمة

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

كلمة شكر وعرافان

اتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذة المشرفة معيزي نجاه، لما بدلته من وقت وجهد خلال اشرافها ولنصائحها القيمة فقد كانت حاضرة معي طيلة مرحلة انجاز هذا البحث العلمي. كما أتقدم بالشكر الى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه.

كما أتوجه بالشكر الى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وكل من أعانني في انجاز هذا البحث ولو بكلمة سواء من قريب أو من بعيد.



إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ولم نكن لنصل اليه لولا فضله.

انتقدم بالشكر الى أمي الغالية أطال الله في عمرها وجعلها تاج فوق رؤوسنا لأنها من ينير لنا الطريق التي علمتني معنى الحياة وغمرتني بحبها وحنانها ودعمها لي طيلة مشواري الدراسي اهدي لها ثمرة جهدي.

الى والدي اطال الله في عمره الذي علمنا معنا الحياة وأن الدنيا كفاح عمل وتعب ليلبي حاجتنا.

الى أخوتي وسندي في الحياة الدين كانوا خير عون لي بلال، رفيق، حمزة، رؤوف.

الى أخواتي نوال، فاطمة، مفيدة وابنتها شيماء، حسناء. ولأطفال الصغار أيا، وايداد.

الى صديقاتي ورفيقاتي اللاتي تقاسمنا معا تعب وعناء الدراسة.

سارة، كريمة، فيروز، ياسمينة، صبرية، عايدة. صورايا، ليلي



ملخص الدراسة

الملخص:

عانت الجزائر كغيرها من الدول من أزمة مديونية خانقة كان من بين أسبابها العجز في ميزان المدفوعات، ورغم نجاحها في تقليص مديونيتها الخارجية إلى مستويات متدنية نتيجة التسديد المسبق للديون بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، إلا أن الأزمة النفطية التي حدثت في النصف الثاني من 2014 وما آلت إليه من عجز في ميزان المدفوعات ونفاذ احتياطي الصرف الذي لعب دورا مهما في تغطية العجز يدفع إلى القلق بشأن العودة إلى خيار الاستدانة الخارجية ولتفادي هذه المخاطر وجب عليها التوجه إلى مصادر جديدة كالاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

المديونية الخارجية، احتياطي الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات خارج المحروقات.

Summary:

Algeria, like other countries, suffered from a stifling debt crisis, one of the causes was the deficit in the balance of payments, despite its success in reducing its external debt to low levels as a result of the prepayment of debt in addition to the high oil prices during that period, the oil crisis that occurred in the second half of 2014 which led to The deficit in the balance of payments and the depletion of the exchange reserve, which played an important role in covering the deficit, prompts concern about returning to the option of external borrowing. To avoid these risks, it must go to new sources such as foreign direct investment and encourage exports outside of hydrocarbons.

key words:

External debt, , exchange reserves, foreign direct investment, exports outside hydrocarbons.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	شكر وتقدير
/	الإهداء
/	ملخص الدراسة
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الجداول والأشكال
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للمديونية الخارجية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية
3	المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية
4	المطلب الثاني: مفهوم المديونية الخارجية
6	المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية
7	المبحث الثاني: أسباب وآثار المديونية الخارجية
7	المطلب الأول: أسباب المديونية الخارجية
11	المطلب الثاني: آثار المديونية الخارجية
14	خلاصة الفصل الأول:
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع المديونية الخارجية في الجزائر للفترة 2008-2020.	
16	تمهيد:
17	المبحث الأول: نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري
17	المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري
24	المطلب الثاني: أسباب المديونية الخارجية في الجزائر
27	المبحث الثاني: واقع المديونية الخارجية وأعبائها للجزائر خلال الفترة 2008-2020
27	المطلب الأول: دراسة تحليلية للمديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008-2014
29	المطلب الثاني: دراسة تحليلية للمديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2015-2020
31	المبحث الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-

	2020
31	المطلب الأول: أثر المديونية الخارجية على التضخم.
32	المطلب الثاني: الأثر على الميزان التجاري.
34	المطلب الثالث: الأثر على سعر الصرف
36	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: آليات مواجهة المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2020	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: الحلول المقترحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري.
39	المطلب الأول: الإصلاحات المطبقة في الاقتصاد الجزائري.
40	المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
43	المطلب الثالث: تشجيع الصادرات خارج المحروقات
48	المبحث الثاني: بعض التجارب في مواجهة أزمة المديونية الخارجية من طرف بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية.
48	المطلب الأول: تجربة المغرب.
50	المطلب الثاني: تجربة تونس.
52	المطلب الثالث: حلول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
56	خلاصة الفصل الثالث
58	الخاتمة
61	قائمة والمراجع

قائمة الأشكال الجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة المديونية الخارجية إلى إجمالي الناتوج الداخلي.	28
02	نسبة المديونية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي	30
03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر خلال الفترة 2008-2020.	42
04	الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2008-2020	46

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المديونية الخارجية في الجزائر خلال 2008-2020.	18
02	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2020	19
03	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدكرة الفساد خلال الفترة 2008-2019.	21
04	الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2020	22
05	واردات الجزائر خلال الفترة 2008-2020	23
06	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2008-2014	27
07	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2015-2020	29
08	أثر المديونية الخارجية على التضخم خلال الفترة 2008-2020	31
09	تطور الميزان التجاري 2008	33

35	تأثير المديونية على سعر الصرف خلال الفترة 2008-2020	10
41	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008-2020	11
44	تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2008-2020	12

مقدمة

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من بين أهم وأصعب المشكلات الاقتصادية التي عانت منها الدول العربية، فمع بداية الستينات ونيل معظم هذه الدول استقلالها، لجأت إلى الاقتراض الخارجي بهدف الخروج من حالة التخلف التي ورثتها عن الاستعمار، وتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر تعتبر من بين هذه الدول حيث عانت من مشكلة المديونية الخارجية في السنوات الماضية حيث أثرت عليها سلبا وانعكست على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بحكم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمورد وحيد للإيرادات من العملة الصعبة، فإن تأثرت هذه الأخيرة بالأزمات النفطية سيؤثر بدون شك على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية:

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع المديونية الخارجية في الجزائر وما هي آليات مواجهتها خلال الفترة 2008-2020 ؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر المديونية الخارجية على مؤشرات الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي السياسة المتبعة لمواجهة المديونية الخارجية؟.

الفرضيات:

لمعالجة مشكلة البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية.

- للمديونية الخارجية تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني .
- تحيط بالجزائر العديد من العوامل التي تشكل خطر إرتفاع المديونية الخارجية.
- شهدت المديونية الخارجية للجزائر إنخفاض كبير في السنوات الماضية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- أنها تعالج موضوعا في غاية الأهمية وهو موضوع المديونية الخارجية والتي ما زالت الكثير من الدول تعاني منها.
- البحث في المخاطر المحيطة بالاقتصاد الجزائري والتي يمكن أن تدفع للعودة إلى خيار الاستدانة الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

- حدة آثار المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري وما يترتب عنها من تبعية اقتصادية بمختلف أشكالها.
- محاولة معرفة مخاطر المديونية الخارجية.
- محاولة معرفة ما هو واقع المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري.
- معرفة ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الحالية.
- ما هي السياسات المطبقة من قبل الدول المدينة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية

حدود الدراسة

من أجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين، إطار مكاني والأخر زمني:

- الإطار المكاني يظهر واقع المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري.
- والإطار الزمني تم التركيز على الفترة 2008-2020 للمديونية الخارجية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

تم معالجة مواضيع مشابهة كثيرة حيث اعتمدنا على دراسات كانت تصب في نفس موضوع الدراسة.

1) - الدراسة التي قامت بها فضيلة جنوحات، بعنوان إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، والتي تهدف الى آثار انعكاسات المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول العربية المدينة حيث دلت النتائج على ان القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان العربية في عقد الثمانينات كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء الأسلحة والعتاد الحربي كما ان اللجوء إلى الإقراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه :

2) -الدراسة التي قام بها بن الطاهر حسين بعنوان دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث والتي تهدف الى على من تقع مسؤولية الديون الخارجية للبلدان المدينة حيث دلت النتائج على ان القروض الخارجية مصدرا هاما لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشكل خاص في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وكذلك ان سهولة الحصول على

القروض الخارجية من المصادر الخاصة خلال فترة السبعينات من القرن الماضي قد أدى إلى تشويه في هيكل المديونية لبلدان العالم الثالث، وهو ما أدى إلى تزايد أعباء مديونيتها.

(3)-عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات، حيث هدفت الدراسة الى أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائرية ،حيث دلت النتائج على ان ارتفاع أعباء المديونية الخارجية أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض الاحتياطات الرسمية والقدرة الاستيرادية بالإضافة إلى انخفاض صافي الانتقال للموارد الناتجة عن الدين والتعرض للضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجي كما توصلت الدراسة ايضا الى أن هناك قصور شديد في البنية التحتية، وهذا من أهم مبررات الاقتراض، و قد عجزت الدول النامية من أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على مواردها الذاتية لتمويل بنيتها التحتية .

في تقديرنا سنحاول من خلال هذا العمل أن نوضح دور الاقتصاد الجزائري في إعطاء دفعة جديدة وقوية لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية قصد إيجاد حلول لها .

منهج الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة:

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اتبعنا المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، وتم استخدام مصادر البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، من بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاءات، المديرية العامة للجمارك.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا البحث ما يلي:

- عدم توفر مراجع تتحدث عن آليات مواجهة الجزائر للمديونية الخارجية في الآونة الأخيرة.
- ضيق الوقت.

أقسام الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول كما يلي :

تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري للمديونية الخارجية فتطرقنا في البداية إلى ماهية المديونية الخارجية فتطرقنا في البداية الى النشأة والمفهوم والمؤشرات كما تطرقنا ايضا الى اسباب واثار المديونية الخارجية الاسباب الداخلية والخارجية .

أما في الفصل الثاني فقد أولينا اهتمامنا بالدراسة التحليلية لواقع المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008-2020، حيث تطرقنا إلى واقع الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي واقتصاد تطورت فيه اليات الفساد كما انه اقتصاد مديونية كما أولينا اهتمامنا بأعباء المديونية الخارجية خلال الفترة 2008-2020 وهي فترة الدراسة كما تناولنا الاثار المترتبة عن المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

أما في الفصل الثالث فقمنا بدراسة آليات مواجهة المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2020 حيث تطرقنا الى الحلول المقترحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الصادرات خارج المحروقات ،كما تطرقنا الى تجارب بعض الدول لمواجهة أزمة المديونية الخارجية وكذا حلول وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وأخيرا ، توخنا عملنا هذا بخاتمة عامة ،أعقبناها بالنتائج التوصل اليها كما حاولنا إثبات صحة أو نفي الفرضيات السابقة ، وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات قصد التخفيف ما أمكن من الآثار السلبية موضوع الدراسة .

الفصل الأول: الإطار النظري للمديونية الخارجية

تمهيد

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية المدينة في السنوات الماضية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت لبعضها أزمة حقيقية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر وسوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المديونية الخارجية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية

المبحث الثاني: أسباب وآثار المديونية الخارجية.

المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية

بسبب هشاشة اقتصاد دول العالم الثالث أو ما يعرف بالدول النامية جعل منها موقع لجملة من المشاكل الاقتصادية، ولحلها نشأ ما يعرف بالمديونية الخارجية لتغطية العجز الذي تعاني منه هذه الأخيرة .

وسنحاول إعطاء نشأة وتعريف المديونية الخارجية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية

لو نظرنا إلى الوضع الاقتصادي العالمي في فترة الثمانينات لوجدنا بأن كل المؤشرات والدلالات الواقعية قد اعتبرت أن فترة السبعينات هي الامتداد الطبيعي لكل التطورات التي حطت على الساحة الاقتصادية خلال الفترة الأولى من السبعينات بالقياس مع ما حصل خلال فترة الثمانينات. ولقد ساهمت السياسات في البلدان الصناعية في سرعة الانتعاش الاقتصادي من الكساد الذي حصل بعد ما يطلق عليه بهزة النفط الأولى أو بصدمة أسعار النفط عام 1974 التي أدت أيضا إلى حصول معدلات مرتفعة في التضخم في أواخر العقد المذكور وقد اتبع الكثير من البلدان الصناعية سياسة نقدية ميسرة نجم عنها أسعار فائدة حقيقية منخفضة، بل ولا ربما هي سلبية في بعض البلدان أثناء عقد السبعينات أما التدفقات الكبيرة في رؤوس الأموال الدولية فقد نجمت عن إعادة تدوير (recycling) فوائض الدول المصدرة للنفط ولكن الاتجاه التصاعدي توقف بغتة بحدوث هزة النفط الثانية التي حطت على أسعار النفط للفترة 1979-1980 وابتاع سياسة نقدية مشددة بصورة حادة في البلدان الصناعية الكبيرة وبين أواخر عقد السبعينات وأواخر عقد الثمانينات ارتفع الدولار الحقيقي بسعر الفائدة السائد فيها بين المصارف في لندن لليبر (Liber) من (01%) إلى (06%) وتباطأ النمو والتجارة بصورة حادة وانخفضت أسعار النفط وغيره من السلع وعلى مصدر هذه الأصناف وأولئك الذين يعتمدون على تحويلات العمال المستمرة من الصادرات من نكسات وقد انتصفت هذه الفترة بقليل من التعاون بين الدول الصناعية الكبيرة في سياق صياغة السياسات¹.

أدت المستويات المرتفعة لإقراض البلدان النامية خلال عقد السبعينات مع تدهور أوضاعها المالية في بداية الثمانينات فقد ظهرت بوادر تلك الأزمة ابتداءا ببولندا في عام 1981، في حين تبين بأنها ليست بمقدورها دفع ما يترتب عليها من فوائد لقروضها الخارجية، لكن هذه الأزمة ظلت حدثا منعزلا ولم تؤدي إلى إثارة الجدل حول الوضع الإجمالي للتحويلات الدولية، إلا أن الأزمة تكررت في المكسيك عام 1982.

¹ - غازي عبد الرزاق النقاس: التمويل الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، ص ص: 193-195.

فظهرت بأنها هي الأخرى غير قادرة على مواجهة التزاماتها في الدفع، واعتبارا من هذا التاريخ عام 1982، انهارت ثقة المصارف بالقدرة المالية لجملة البلدان المدينة الأساسية، وترجمت النتيجة بتغيير موقف المصارف حيال المدينين من الدول النامية واتخذت عدد من الإجراءات تكمن في:

-وضع سياسة انكماشية للانتماء للممنوح للبلدان النامية.

-زيادة حجم مخصصاتها واحتياجاتها لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها.

وفي خضم هذه التطورات وجدت الدول النامية نفسها في مأزق من أهم معالمه هو أن جبل الديون الذي تراكم عليها قد بدأ يتمخض عن أعباء شديدة لا تستطيع أن تتحملها. حيث وجدت نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير مناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعل السلطات تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980-1985 حيث عرفت المديونية اتجاه متذبذب بين الصعود والهبوط.

وتشير الإحصائيات إلى أن مجموع الدين الخارجي لهذه الدول قد تضاعف خلال الفترة

1980-2000 حيث وصل عام 2000 إلى 2121.9 مليار دولار وهكذا أصبحت الدول النامية في نفق مظلم فهي من ناحية تورطت في ديون كبيرة بينما تقلصت حصيلتها من العملات الأجنبية وكذا من احتياطياتها الدولية، ومن ثم اضطرت لاستقبال بعثات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي الراغبة في قيام هذه الدول بتسوية أوضاعها الاقتصادية، وهكذا صار صندوق النقد الدولي ليس مهما بسبب ما يقدمه من قروض ضئيلة، بل بسبب شهادة حسن السلوك التي تقدمه للدول من أجل الحصول على قروض جديدة أو إعادة جدولة قروضها¹.

المطلب الثاني: مفهوم المديونية الخارجية

من الضروري أن نحدد ما المقصود بالمديونية الخارجية، وذلك لأن الأرقام الفعلية للمديونية المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير ما تشير إليه البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من الدول.

-تعرف المديونية الخارجية من طرف الهيئات الدولية نظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد اشترك مثل صندوق النقد الدولي (F.M.I) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

¹- إيداد حماد عمر، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008، ص ص 4-5.

(O.C.D.E)، البنك العالمي (B.M) في إعداد معجم يعتبر ضروري لفهم مشكلة المديونية وحسب تعريف (IWGEDES) للديون الخارجية الذي تبناه هذا المعجم فإن:

- "إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيم بلد لصاح غير المقيمين به، والتي تتضمن الالتزامات بتسديد أصول الديون مرفوقاً بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه"¹

- يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعن انقطاع حركة التدفقات (Flux) تحدث أزمة المديونية الخارجية. ويكون هذا الانقطاع في أغلب الأحيان، راجع إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.²

- تعرف المديونية على أنها عبارة عن "مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من جهات داخلية كالمصارف الوطنية أو خارجية كالمؤسسات المالية والدولية والمديونية الخارجية متعلقة بالقروض التي تحصل عليها الدولة من الخارج وتمتاز بأنها "توفر موارد إضافية دون تخفيض فوري في استخدام الموارد الاقتصادية الأخرى، سواء الموارد المخصصة للاستهلاك أو التكوين الرأس مالي. وهذا يعني أن التكلفة البديلة قد أجلت إلى وقت لاحق، أي إلى حين تسديد أصل القروض والفوائد المستحقة."³

- يعرف الدين الخارجي بأنه: "تلك المبالغ التي اقتترضها الاقتصاد القومي، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة أو أكثر، وتكون مستحقة الأداء من الجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية، أو تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة أو هيئات رسمية، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة، طالما أن الحكومة ضامنة للالتزامات الأفراد وتلك المؤسسات الخاصة."⁴

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المديونية بأنها: عبارة عن قروض مبالغ مالية تقترضها الدول المدينة بمدى تفوق السنة من أجل زيادة إنفاقها الحكومي وتستحق الدفع في الآجال المحددة.

¹- وهيبة السليماني: إدارة المديونية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص21-22.

²- قحاييرة آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، (دون سنة النشر)، ص 136.

³- ثامر علي النويران، حمود حميدي بني خالد، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015) مجلة الاقتصاد المالية، المجلد 3، عدد2، 2017.

⁴- لطيفة بهلول، طه بن الحبيب، عواطف مطرف، تأثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال (2000-2016) مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15، العدد 1، 2020.

المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية

تم تطوير مؤشرات المديونية الخارجية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها، وبالتالي المساعدة في إدارتها، وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة المديونية في السيناريوهات، فإنها تساعد على تقديم ثقل مديونية أي دولة وإمكانية تحويلها إلى دولة ذات مديونية شديدة أو مثقلة بالديون، ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها، كما تستخدم مع متغيرات اقتصادية أخرى مثل النمو المتوقع ومتغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة وحدود التبادل.

أولاً: مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:

يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات، كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية، إن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية حيث أن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية، على أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة والملاءة ويمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر الملاءة أو السيولة (الاحتياطي / الديون القصيرة).¹

ثانياً: مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون:

يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لبلد ما، ومن ثم طاقته على مواجهة أعباء مديونيته المترتبة على القروض التي يحصل عليها من الخارج، وتلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياستها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات لهذا تلجأ لهذه الاحتياطات كبديل لإجراء الموائمة القاسية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف واتباع سياسات انكماشية، خاصة أن فعالية تخفيض أسعار الصرف بغرض إعادة توزيع الموارد (التقليص من العجز في الحساب الجاري) أمر مشكوك فيه.

1) مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخيل الحكومية:

وهو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخيل الجبائية للحكومة يقيس الاستدانة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية قد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.²

¹ - بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، المعهد العربي

للتخطيط الاقتصادي، الكويت، 2004، السنة الثالثة، ص 15

² - المرجع نفسه، ص 15.

(2) مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

نسبة الدين القائم على الناتج المحلي الإجمالي، تعكس نسبة الموارد المالية المتاحة عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات ويمكن للبلدان أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج إذا مؤشر الدين إلى الناتج لا يخضع لانتقادات مشابهة لمؤشر نسبة الدين إلى الصادرات والتي تركز على تدبب أسعار الصادرات ودرجة القيم المضافة في الصادرات، فإن استخدام سعر صرف مختل قد يشوه دقة هذا المؤشر الذي يتأثر بدرجة تنمية البلد ونسبة الديون الميسرة.¹

المبحث الثاني: أسباب وآثار المديونية الخارجية

لم تكن المديونية الخارجية التي قيدت الدول النامية التي لجأت لها وليدة الصدفة بل كانت لمجمل الظروف التي عانت منها هذه الأخيرة سواء كانت داخلية أو خارجية حيث لجأ لها لحل الأزمات الاقتصادية التي وقعت فيها، سنتناول في هذا المبحث: أسباب وآثار المديونية الخارجية.

المطلب الأول: أسباب المديونية الخارجية**أولاً: الأسباب الداخلية للمديونية**

من العوامل الداخلية التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية عوامل عدة نذكر منها:

- 1: العجز في الموازنة العامة:** من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة الاختلالات الهيكلية. وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمنة التي اتبعتها الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل منذ زمن طويل، إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في الدول العربية النفطية إلا منذ بداية الثمانينات.
- 2: العجز في ميزان المدفوعات:** أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان المدفوعات للدول العربية المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل.²

¹ - هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص ص: 111-112.

² بليقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3: انتهاج سياسة اقتصادية كلية غير واقعية تؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

4: سوء توظيف القروض، لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة ثم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخطيطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات.¹

5: عدم الاستقرار السياسي

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي سمة ملازمة لدول العالم الثالث من دون استثناء تقريبا، وهي ظاهرة تلعب دورا كبيرا في دفع الحكومات إلى مضاعفة الإنفاق على التسليح وتكوين المؤسسات الأمنية لقمع المنشقين ومطاردتهم حتى خارج الحدود أحيانا، وفرض سيادتها داخليا.

6: عدم التعامل مع القروض باعتبارها مصدر المشاكل:

إن دول العالم النامي لا تتعامل مع القروض باعتبارها المشاكل التي تواجهها مما دفعها إلى الاقتراض بحيث وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها تسديد ديونها هذه، إن عدم تصنيف القروض بأنها مصدر للمشاكل أو مشكلة بحد ذاتها هو من أهم الأسباب التي أدت إلى مضاعفة الاقتراض مما أوقع الدول النامية في مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة وفي ظل عدم كفاءة الأجهزة الإدارية لكثير من الدول النامية تفاقمت ديونها التي اقتزنت بالفساد الإداري لأجهزتها، حيث كانت الديون تعقد بدون مبررات حقيقية، فضلا عن أنها تستخدم لاستيراد السلع استهلاكية لا تولد أي إنتاج فيما تزداد خدمة الدين كلما تأخر التسديد، وفي حالة الشروع ببناء مشاريع إنتاجية، فقد تبرز مشاكل من نوع آخر فقد يحدث أن كلفة خدمة القروض تكون أكبر من عوائد هذه المشاريع ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة.²

7 :تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

إن ظاهرة الاقتراض التي حصلت خلال العقود الأخيرة رافقتها ظاهرة معاكسة لها تماما، إذ أن الاقتراض يعبر على نقص العملات الصعبة، وحاجة البلد لها، فإن تهريب الأموال إلى الخارج يعد أمرا ضارا بالاقتصاد الوطني ومن المؤكد أن الاستقادة من رأس المال الوطني أفضل من الاستعانة برأس المال الأجنبي الذي ترافقه سلبيات كثيرة أبرزها تكاليف خدمة الدين العالية، وعلى العموم نجد أن عملية تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج تزداد حيثما اشتدت الظواهر التالية:

¹شاعة عبدالقادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة- العدد 4، ديسمبر 2010، ص ص 178-179.

²طلال محمد بطاينة، المديونية الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص 108.

- 1- وجود معدلات عالية للتضخم.
 - 2- تسعير العملة الوطنية بأعلى من سعرها الحقيقي.
 - 3- وقد تسبب ذلك في تعميق مظاهر اندماج اقتصاديات الدول النامية بالسوق الرأس مالية العالمية زاد من المخاطر التي تواجهها مستقبلاً¹.
- 8: سوء إدارة الدين الخارجي:**

يعد التبذير وسوء استخدام الأموال المقترضة من أهم المشكلات الناجمة عن الاقتراض، إذ أن وجود سياسة اقتصادية واضحة ومتوازنة من البلد المدين يعمل على جعل عملية الاقتراض أمراً مقبولاً من خلال الاستثمار في المشاريع المنتجة والنافعة، كما أن توسيع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاتفاق يعمل على زيادة مستوى الدخل².

تقلبات أسعار النفط العالمية مرتين الأولى عام 1973/1974، والثانية 1979/1980 بما أن أغلب الدول النامية تحصل على الطاقة من الخارج فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى امتصاص الجزء الأكبر من عوائد صادراتها، وهكذا ازدادت الحاجة إلى طلب القروض لتمويل وارداتها النفطية، وفي عام 1982، انقلبت الصورة تماماً، انخفضت أسعار النفط وتقلص الطلب العالمي على النفاذ إلى النصف تقريباً وأصبحت خطط التنمية للدول المصدرة للنفط بالعجز فنقلصت عوائد صادراتها من العملات الدولية إلى أقل من النصف خلال الفترة عام 1982-1988، وسقطت الدول المصدرة للنفط في المصيدة (الجزائر، المكسيك، نيجيريا، إندونيسيا) وزاد من طلبات القروض الخارجية، على أمل أن تسدد ديونها بكل يسر وسهولة³.

ثانياً: الأسباب الخارجية

1: ارتفاع أسعار الفائدة:

يعد ارتفاع سعر الفائدة أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة المديونية في الدول النامية، وخلق صعوبات في خدمة تلك الدول لديونها وذلك لأن خدمة الديون ما هي إلا مدفوعات الفائدة مضاف إليها مدفوعات الأقساط بمعنى أن أسعار الفائدة المرتفعة تعني أموالاً أكثر لا بد أن توجه نحو عملية خدمة الدين.

-قامت بعض الدول العربية في التوسع والاقتراض الخارجي معتمد على القروض الميسرة وغير الميسرة وذات الآجال القصيرة، مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل مصر، المغرب، الجزائر، وفي نهاية السبعينيات من القرن الماضي عندما كان للمستوى العام للأسعار يزداد

¹ طلال محمد بطاينة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² يوسف كاظم رشك، آثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية علة الموازنة العامة، 18:55 / التاريخ 2022/5/24.

<https://almerja.com/reading.php?idm=175291>

³ أياد حماد عيد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها، وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأبنار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008، ص 9.

ارتفاعاً وكانت معدلات الفائدة التي تطلبها الشركة التجارية منخفضة اضطرت العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية إلى زيادة الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة وموازن مدفوعاتها. وكانت الشركة التجارية تمنح قروضا بإجراءات مسيرة وسريعة مقارنة بالقروض الممنوحة من المصادر الرسمية، مما شجع بعض الحكومات العربية للاقتراض من المؤسسات الخاصة المقدرة إلى نصيب الديون الخاصة على حساب الديون الرسمية.

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استغلال أزمة المديونية إذ تجاوزت العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي للبلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين¹، وأصبح بناء خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي²

2: الزيادة في معدلات التضخم:

تعرض العالم لموجتين كبيرتين من التضخم الحاد خلال عقدي السبعينات والثمانينات، هاتان الموجتان أثرتا على اقتصاد الدول النامية بشكل كبير فإذا عرفنا حجم التضخم الذي يسببانه هتان الموجتان. كان بإمكاننا معرفة حجم الخسارة التي تكبدتها الدول النامية.³

3: اثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأس مالية:

نظراً لاندماج معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذاًياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية. ومن بداية الثمانينات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم المكودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية وانخفاض حجم العملات الأجنبية فيها. في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

¹ نسيمه حاج موسى، الأزمة المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الهرن العقاري خلال الفترة

2007-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية وبنوك، جامعة

محمد بوقرة، بومرداس، السنة 2008-2009، ص 70.

² - أسباب الديون، www.aljazeera.net، يوم 2022/05/22، على الساعة 21:41.

³ محمد الهادي صالح الأسود: مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاهمها، مجلس الثقافة العام 2006، ص

ص 44-47.

كما أدى العجز في الكساد التضخمي دورا كبيرا في تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية التي عانت من عجز واضح في الميزان التجاري لانخفاض مستوى الطلب على صادراتها، وكان للتضخم والبطالة الحاصلة في الدول المتقدمة دورا مهما في تراجع النمو الاقتصادي للبلدان النامية.¹

4: تقلبات أسعار الصرف.

لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومن بينها الجزائر، ذلك الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية يتم تقييمها بالدولار لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملة صعبة أخرى غير الدولار كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني... الخ، وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر الصرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات. وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا بيانات توضح لنا مدى أثر تقلبات أسعار صرف الدولار على تزايد مبلغ المديونية الخارجية للجزائر إلى أنه عموما يمكن القول أن التدهور الذي شهدته أسعار صرف

الدولار في بعض سنوات السبعينات والثمانينات و بداية التسعينات كان سبب في تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار صرف الدولار سيكون له أثر على الديون المحررة بعملة أخرى فالمصادر تشير إلى أن ديون الجزائر التي تم التعاقد عليها بغير الدولار قد بلغت 42,7% من إجمالي الديون وذلك نهاية عام 1989.

وعليه فإن هذه النسبة من الديون تكون حساسة للتغيرات التي تحدث في أسعار صرف الدولار تجاه العملات الأخرى وسيكون لها تأثير إيجابيا أو سلبيا على خدمات الديون الخارجية فعلى سبيل المثال كان لانخفاض سعر صرف الدولار خلال الفترة 1986-1989 أثر على زيادة خدمات الديون الجزائرية الواجبة السداد بعملة أوروبية بنسبة 35%.²

¹ يوسف كاظم رشك، مرجع سبق ذكره.

² عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص 102.

المطلب الثاني: آثار المديونية الخارجية

إن الآثار المختلفة التي تحدثها الديون الخارجية، تتفاوت من دولة إلى أخرى نظرا للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم الديون نفسها ودرجة تنوعها، شروطها اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان وكيفية استخدام هذه الديون في بناء الطاقات الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

سنقوم بذكر بعض القنوات التي تنتقل من خلالها الآثار المترتبة عن المديونية الخارجية إلى النمو الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي:

1- أثر المديونية الخارجية على الاستثمار: الهدف الأساسي من الاقتراض الخارجي هو تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان المدينة لكي يكون استخدام الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات له أثر موجب.

يجب أن تكون المشاريع الاستثمارية قادرة على سداد أعباء الديون الخارجية وذلك لضمان عدم ظهور مصاعب في خدمة الديون. ومن أجل تحقيق هذه الأخيرة، فذلك يتطلب أن تكون المشاريع الاستثمارية منتجة وسليمة من الناحية الاقتصادية وتحقق عوائد أكبر من معدلات الفائدة المستحقة على الديون الممولة لهذه المشاريع، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يجب أن يكون التمويل وشروطه ملائما.

كما قد يؤثر الإفراط في الدين العام على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تأثيره على خيارات وقرارات المستثمرين الخواص، حيث يتسبب هذا الإفراط في زيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين من الإجراءات التي تتخذها الحكومة للوفاء بالتزاماتها المرهقة، مما يزيد قلقهم من إمكانية الحكومة للجوء إلى تمويل التزاماتها عن طريق اتخاذ قرارات تشويهية كزيادة المعروض النقدي.¹

2- أثر المديونية الخارجية على رصيد الميزانية: تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه قد تؤدي المديونية سبب زيادة خدمة الدين إلى تغير عناصر الاتفاق وتقليص الموارد المتاحة، وبالتالي زيادة عجز الميزانية، ومن ثم تقليص مدخراته العامة أو هو ما قد يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة وإزاحة الائتمان المتاح للاستثمار الخاص، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف النمو الاقتصادي.

3- أثر المديونية الخارجية على الإدخار: إن ضعف معدل الادخار المحلي في البلدان المدينة يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام والقطاع الخاص معا من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة. بسبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي في حصول تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي من جهة، وتشجيع الاستهلاك المالي من جهة ثانية، فتقل حجم الديون الخارجية على كامل الدول المدينة وما نتج عنها من

¹ عيساني العارم، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015)، المجلد العاشر، العدد 1، تاريخ النشر 2019، ص ص 322-324.

أعباء متزايدة لن تترك الفرصة أمام هذه الدول لتخصيص نسب من دخلها، أو من الزيادة التي تحدث في هذا الدخل لرفع معدل الادخار القومي فيها وبالتالي انخفاض حجم المدخرات المحلية المطلوبة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

4- أثر المديونية الخارجية على التضخم: هناك علاقة قوية وطردية بين ارتفاع حجم الديون الخارجية وتفاقم أعبائها من جهة وارتفاع نسب التضخم في البلدان المدينة من جهة أخرى.

إن انسياب القروض الخارجية وزيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية التي تتسم بطول فترة الإنشاء، سيولد نوعا من الضغوط على الأسعار ويجرها نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مقابل المعروض من السلع والخدمات، كما أن تزايد أعباء الديون الخارجية يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي المتحصل عليه من الصادرات لسداد أعباء الديون، فإذا كانت صادرات البلد المدين من النوع الذي يستهلك محليا، فإن تزايد أعباء الديون قد يجبر الدولة على زيادة التصدير، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه السلع المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين من أكثر القروض الخارجية كلفة وأكثرها تأثيرا في ارتفاع معدلات التضخم في الداخل.

5- أثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار:

تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار للبلدان المدينة، وبالتالي فإن تزايد المديونية الخارجية بهذه البلدان يمكن أن يفسر جزئيا الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار على اعتبار أن هناك عوامل موضوعية كالاختلال الهيكلي والسياسات النقدية والمالية التوسعية التي تعتبر من العوامل المفسرة لظاهرة التضخم ولذلك سنحاول التركيز على العلاقة بين الظاهرة المالية والمستوى العام لأسعار في النقاط التالية:

- تميل الأسعار نحو الارتفاع حينما تبدأ عملية سداد خدمات الدين الخارجي، وبالأخص إذا كانت المشروعات التي تم تمويلها عن طريق القروض الأجنبية لا تعمل بطاقتها القصوى، وهو الأمر الشائع عادة في البلدان المتقدمة.
- لما كانت معظم القروض مشروطة بعمليات توريد سلع نصف مصنعة أو سلع رأس مالية من البلد المقرض، فإن مختلف الدراسات والتقارير تؤكد أن أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان زادت بأكثر من 100% على اعتبار أن المورد يجد نفسه في حالة احتكار مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للقروض.

لا شك أيضا أن ضعف القدرة الاستيرادية للدولة نتيجة لارتفاع خدمة الديون الخارجية، له أثره الأكبر على ارتفاع أسعار السلع الضرورية لصيانة وتجديد وسائل الإنتاج حيث سيؤدي إلى انخفاض عرض السلع ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار.

خلاصة الفصل الأول:

تعرف الديون الخارجية على أنها الالتزامات التعاقدية التي تقع على عاتق الدولة اتجاه الخارج ومن أبرز أسبابها عجز الميزانية العامة بالإضافة لميزان المدفوعات وارتفاع أسعار الفائدة حيث تنطوي على الكثير من الآثار السلبية اقتصاديا واجتماعيا، سواء المستوى العام للأسعار أو الاستثمار أو التوظيف لذا وضعت جملة من المؤشرات تساعد على تقييم ثقل المديونية في أي دولة وكذا للمقارنة بين دول متجانسة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع

المديونية الخارجية في الجزائر

للفترة 2008-2020.

تمهيد:

إن الأهمية التي يكتسبها قطاع المحروقات في الجزائر كبيرة، فجل الاقتصاد الجزائري يعتمد على مواد النفط، والتي تتغير بشكل مستمر حيث أن هذه التغيرات تنعكس بصورة كلية على ميزان المدفوعات بكل فصوله والذي هو المسبب الأول للمديونية لأن التراجع في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ولذلك أوجب على الدولة الخروج بالاقتصاد من التبعية للمحروقات، وذلك باتخاذ سياسات أوسع من ذلك من أجل التحرر من التبعية لقطاع المحروقات ومن خلال هذا الفصل سنتناول:

المبحث الأول: نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: واقع المديونية الخارجية وأعبائها للجزائر خلال الفترة 2008-2020.

المبحث الثالث: آثار المديونية على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري

إن معظم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد مديونية، هو اقتصاد ريعي، كما أنه يتميز بتبعيته لقطاع المحروقات وهذا ما جعله يعاني من مشاكل كثيرة بسبب تقلبات أسعار المحروقات والأزمات التي يعاني منها قطاع المحروقات من حين لآخر.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري :

يتميز الاقتصاد الجزائري بعدة خصائص كونه اقتصاد مديونية وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المطلب.

أولاً: اقتصاد مديونية

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على التسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تتأثر أو تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة رغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

وقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2002، ولقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لإنجاز المشاريع الإنمائية الطموحة، الأمر الذي انعكس على إقبال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا تتناسب والنمو الاقتصادي المحقق أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار وهي بالأساس متمثلة في العوائد من البترول، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الإتحاد الأوروبي، كما أنها مقومة بالعملة الأوروبية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمات المديونية.¹

¹ علي الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2016-2017، ص 78-81.

الجدول رقم 1: المديونية الخارجية في الجزائر خلال 2008-2020.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المديونية	5,5	5,41	5,53	4,41	3,69	3,39	3,73

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة المديونية	3.02	3.84	3.88	4.02	3.85	3.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر التقرير السنوي: 2010 التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2011، ص ص 66،67.

النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2021، ص ص 25-27.

نلاحظ من خلال الجدول أن المديونية الخارجية تميزت بالثبات خلال الفترة 2008-2010 حيث تراوحت بين 5مليار دولار وهذا بسبب التسديد المسبق للديون وانتعاش الاقتصاد الوطني لتبدأ في الانخفاض خلال الفترة 2011 و 2020 حيث تراوحت بين 4 و 3مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وزيادة احتياطي الصرف وابتعاد الجزائر عن المديونية الخارجية في تمويل مشاريعها الاستثمارية .

ثانيا: اقتصاد ريعي

إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية وباعتبار الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة أيضا فإن البترول أخذ مكانته في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرت الجزائر منذ الاستقلال.

وعلى الرغم من عزم صناع القرار في الجزائر بضرورة خلق منتجات أخرى تساهم في ضمان الموارد المالية إلى جانب المحروقات، إلا أن البترول لا يزال المصدر الأول وشبه الوحيد في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة.¹

الجدول رقم 2 هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2020

الوحدة مليون دولار

الصادرات غير النفطية القيمة		الصادرات النفطية		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	
2.44	1937	97.55	17361	2008
2.35	1066	97.65	44128	2009
2.67	1526	97.32	55527	2010
2.81	2062	97.19	71427	2011
2.87	2026	97.13	69804	2012
3.28	21654	96.71	63752	2013
4.11	2582	75.89	60304	2014
5.46	2063	94.54	35724	2015
5.93	1780	94.07	28246	2016
5.44	1890	94.56	32873	2017
6.99	2925	93	38872	2018

¹ أبو شليط هاجر أميرة، إشكالية الانفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد:7، 2016، ص 172.

7.2	2580	92.8	33244	2019
9.3	2021	90.7	19524	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية

من خلال الجدول يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات حيث أن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي إلا نسبة قليلة وهذا ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني خاصة أن قطاع المحروقات يعاني تذبذبات في أسعار البترول، كما نلاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية من المحروقات تمثل 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية في حين أن الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوى 2% من إجمالي الصادرات وهذا ما يفسر أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع وانخفاض أسعاره .

ثالثا: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية والاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي، وتنامت أحجام الثروات التي تحرك في قوته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزرع عنصر الثقة فيها.

إن الفساد في الجزائر ليس وليد اليوم وإنما نتيجة تراكم سنوات من فشل مؤسسات الدولة في أداء مهمتها في خدمة الوطن باعتباره هدف للتنمية وأدت السياسات التي اتبعتها النظام الجزائري إلى غياب المساءلة وانعدام النزاهة والشفافية وبروز الرشوة والمحسوبية مما ساهم في تكريس ظاهرة الفساد في كل شيء، وهذا ما أدى إلى تصنيف الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية¹، وهذا سيوضحه الجدول الموالي:

¹شعشوع أحمد، أبو بكر بو سالم، انعكاسات ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري، قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12 العدد 1، 2021، ص 252.

الجدول 3 ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مذكرة الفساد خلال الفترة 2008-2019 .

السنة	نقاط مؤشر مذكرة الفساد الدرجة 100	عدد الدول المشاركة في مؤشر مذكرة الفساد	ترتيب الجزائر على مؤشر مذكرة الفساد
2008	32	180	92
2009	28	180	111
2010	29	178	105
2011	29	183	112
2012	34	174	105
2013	36	177	95
2014	36	175	89
2015	36	135	88
2016	34	176	108
2017	33	180	112
2018	35	180	106
2019	35	180	105

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات مذكرات الفساد 2003-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مجال محاربة الفساد حيث احتلت سنة 2008 المرتبة 92 من أصل 180 دولة ورتبة 32 من 100 درجة سمحت هذه الدرجة للجزائر بالخروج من المربع الأسود للفساد لتتراجع بشكل كبير سنة 2009 حيث أصبحت ترتب من الدول الأكثر فسادا في العالم بحصولها على درجة قدرت 28 والرتبة 111 من بين 180 دولة وفي سنتي 2010 و2011 حافظت الجزائر

على نفس مؤشرات الفساد والرشوة حيث حصلت على درجة 29 والرتبة 105 من بين 178 دولة سنة 2010 وتراجعت سنة 2011 إلى الرتبة 112 من بين 183 دولة وفي سنوات 2013 و 2014 و 2015 رتبة الجزائر من نفس المستوى في الدرجات وفي سنة 2016 تراجعت الجزائر بعدما كانت في المرتبة 88 عالميا أصبحت في المرتبة 108 من 176 دولة في درجة 34 من 100 درجة، لتتراجع مرة أخرى الى المرتبة 112 من أصل 180 دولة شملها المسح سنة 2017 وفي درجة 33 أما سنتي 2018-2019 فحافظت الجزائر على نفس درجة الفساد 35 درجة وترتيب 106 و 105 على التوالي الشيء الذي يوضح أن الجزائر طوال هذه الفترة بقيت تقريبا تتأرجح بين نفس المراتب ، وهذا ما يفسر أن الجزائر مازالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف ظواهر الفساد.

رابعاً: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية والولايات الأمريكية المتحدة، اليابان.

الجدول 4 : الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2020

الوحدة مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,87	60,13

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	34,57	29,31	34,57	41,11	34,99	7,62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 4 جوان 2021، ص 21. بناء على النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 18 جوان 2012، ص 22

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات كانت مرتفعة طيلة سنوات 2008-2012 حيث قدرت ب78,59 و71,74 هذا بسبب ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى زيادة الصادرات وبعدها بدأ في الانخفاض طيلة الفترة المتبقية 2013-2020 وهذا بسبب الأزمة النفطية التي حدثت سنة 2014 التي أثرت على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى تراجع الطلب على البترول وانخفاض أسعاره ولأن الصادرات الجزائرية 98% منها من قطاع المحروقات هذا ما أدى إلى انخفاض الصادرات بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر.

خامسا: الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللالآلة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الإتحاد الأوروبي وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية والجدول الموالي يمثل واردات الجزائر خلال الفترة 2008-2020

الجدول 5: واردات الجزائر خلال الفترة 2008-2020

الوحدة مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الواردات	38,07	37,40	38,89	46,93	51,57	54,99	59,67

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الواردات	52.65	49.44	48,98	48,57	44,36	12,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الجزائري النشرة الإحصائية الثالثة رقم 54 جوان 2021، ص 21.

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 18، جوان 2012، ص 21.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات الجزائرية تميزت بالاستقرار خلال الفترة 2008-2010 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على الاقتصاد العالمي لتبدأ بعدها في الارتفاع من 2011-2015 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وزيادة مدا خيل العملة الصعبة وتحسن الوضعية المالية للدولة هذا ما أدى إلى زيادة الإيرادات ثم عاودت الانخفاض خلال الفترة 2016-2020 حيث بلغت سنة 2016 49,4 مليار دولار واستمرت في الانخفاض لتصل سنة 2020 إلى 12,9 مليار دولار بسبب تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 والأوضاع التي عاشتها الدولة خلال تلك الفترة ، وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري وانخفاض الواردات بسبب انخفاض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار البترول وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتغطية هذا العجز بدل الاستدانة الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب المديونية الخارجية في الجزائر

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر منها أسباب داخلية وأخرى خارجية .

اولا: الأسباب الداخلية:

1: ضخامة الجهود التي قامت بها الجزائر

ويتجلى ذلك في الخطط التنموية الطموحة، التي شهدتها الجزائر خاصة فترة السبعينات ونموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك وما تطلبه كل ذلك من الاستثمارات الضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام وهو يعتبر من المعدلات المرتفعة التي تحققت في عدد محدود من دول العالم.

إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية حاسمة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية للجزائر، حيث اعتقد راسمو السياسة الاقتصادية خلال عشرينات السبعينات بصورة خاصة، أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة وتبني نموذج رائد للصناعة (نموذج الصناعات المصنعة)، لذلك فقد أولى أهمية قصوى لمعدلات مرتفعة، كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع، دون أن يولوا اهتمام للناتج التي تتم خضوع عمليات الاستثمار سواء كانت مباشرة كنمو الدخل الوطني وزيادة الادخار والصادرات الخ أو غير مباشرة متمثلة في ما تحدثه من ارتباطات أمامية وخلفية بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، كما إن الجهاز الإنتاجي المقام

يعتبر جهاز تابعا للخارج، فعملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على الواردات من السلع الأولوية والسلع الوسطية، وقطع الغيار الأزمة لصيانته، وهو ما جعل نسبة الممون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية من أعلى النسب في البلدان العربية إذ بلغ عام 1980 نسبة 93% وهو ما انعكس بالتالي في زيادة حجم المديونية الخارجية .

كما أن عملية استيراد المواد الأولوية والسلع الوسطية، وسلع التجهيز والمساعدات التقنية غالبا ما تميزت بطابع الفوضى وعدم التحكم فيها. وعدم خضوعها لأية دراسة مسبقة ولا لأية رقابة جديدة، الأمر الذي أدى إلى تضاعف قيمة الواردات الاستثمارية وتبرير واسع في العملة الصعبة وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة زادت من مديونيتها الخارجية كما أن عمليات الاستثمار الضخمة وما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري الذي تزايدت مصروفاته بصورة غير معقولة فاقت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات كما أن التأخر الذي حصل في تغيير الاستثمارات عن موعدها المحدد قد شكل هو الآخر عاملا هاما ساهم في مضاعفة قيمة تلك الاستثمارات. فالتكاليف النهائية للبرامج الاستثمارية كانت تمثل المبالغ المتوقعة في بداية الأمر الذي زاد الاختلال المالي الخارجي للجزائر ولجئها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لمعالجة ذلك الاختلال.

2: عدم التحكم في سياسة الإقراض الخارجي

يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 المتعلقة بعملية الإقراض الخارجي والتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية وأن لا تكون هناك إمكانية للتمويل الداخلي وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط. إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ضل الاتصال المباشر. وغير المنسق للمؤسسات الوطنية في السوق المالية الدولية وهو ما أدى إلى تفكك السياسة العالمية الخارجية للجزائر. كما أن أصحاب القرار لم تكن لهم رؤية واضحة حول المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني كل التمويل الخارجي بحيث يمكن بعد انقضاء هذا المدى الزمني التخلص من المديونية الخارجية ودخول في مرحلة التمويل الذاتي. ونتيجة لغياب هذه الرؤية فقد ازدادت المديونية الخارجية وبلغت هذا المستوى الذي يصعب التحكم فيه.

3: ضعف نتائج الاستثمار الوطني .

يمكن القول أن نتائج الاستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف القطاعات وفروع الاقتصاد الوطني التي إنسابت إليها القروض الخارجية. كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة. إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في معدلات رفع النمو الاقتصادي وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير.

ثانيا: العوامل الخارجية.**1: تدهور معدل التبادل التجاري**

يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومنها الجزائر فانخفاض أسعار صادرات البلدان المتخلف من النفط والمواد الأولية الأخرى وارتفاع إيراداتها من السلع الرأس مالية والمنتجات الصناعية، جعل معدل التبادل في غير صالحها.

2 : تقلبات أسعار الصرف

لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار، أثر كبير على تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومن بينها الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية تم تقييمها بالدولار لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملة صعبة أخرى غير الدولار. كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني، وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات، وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا بيانات توضح لنا مدى أثر تقلبات أسعار صرف الدولار على تزايد مبلغ المديونية الخارجية للجزائر إلا أنه يمكن القول عموما أن التدهور الذي شهرته أسعار صرف الدولار في بعض سنوات السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، كانت سببا في تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

المبحث الثاني: واقع المديونية الخارجية وأعبائها للجزائر خلال الفترة 2008-2020

اعتمدت الجزائر على المديونية الخارجية من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية، وهذا ما أدى إلى إحداث أزمة مديونية في الجزائر إلا أنها استطاعت أن تتخلص من هذه الديون بسبب ارتفاع أسعار النفط وانخفضت هذه الأخيرة إلى مستويات ضعيفة، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: دراسة تحليلية للمديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008-2014

تعتبر المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي واجهت الاقتصاد الجزائري حيث أثرت عليه سلبا إلا أنها استطاعت أن تخفضها إلى مستويات ضعيفة في الآونة الأخيرة وهذا بسبب التسديد المسبق للديون وهذا ما سنحاول معرفته من خلال المطالب التالي :

الجدول 6: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2008-2014**الوحدة مليار دولار**

المؤثر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المديونية مليار دولار	5.58	5.41	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73
نسبة المديونية	1,03	2,1	1,1	0,8	1.1	0,76	1,74
نسبة الدين إجمالي الناتج الداخلي	2,51	2,84	2,27	1,64	1,22	2,7	3,5
نسبة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	5,2	2,1	1	0,79	4,8	0,76	0,44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2014، ص16.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والتقدي، نوفمبر 2014، ص ص 60 70. بنك الجزائر التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والتقوى للجزائر جويلية 2011 ص ص 66 76. بنك الجزائر التقرير السنوي، 2008 التطور الاقتصادي والتقوى للجزائر سبتمبر 2009، ص ص 90-93.

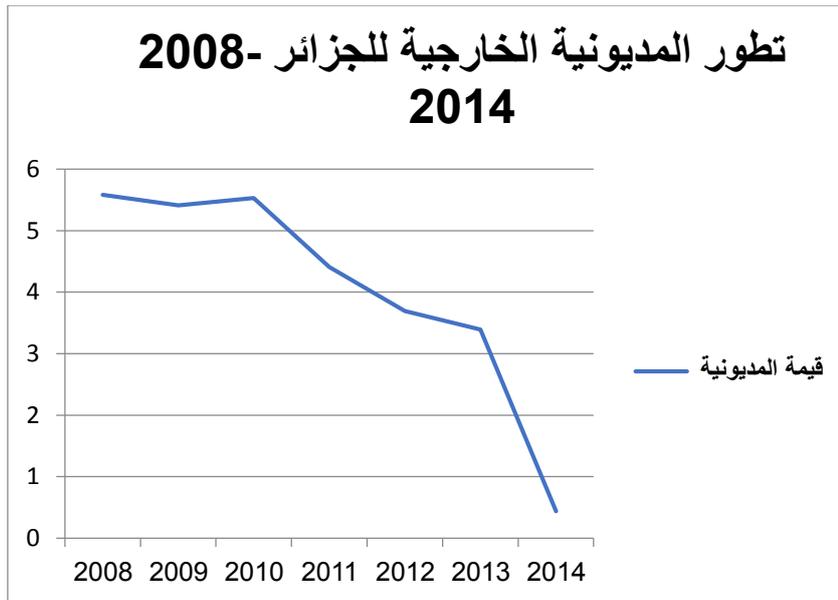
نلاحظ من خلال الجدول استقرار في قيمة المديونية الخارجية خلا الفترة 2008-2010 حيث تراوحت بين 5مليار دولار لتتخفض بعدها لتتخفض تدريجيا خلال الفترة 2011-2014 حيث انتقلت من قيمة 4.41

مليار دولار إلى 3.73 مليار دولار خلال الفترة 2011-2014 حيث بلغت على التوالي 4,41 و3,73 على التوالي وهذا بسبب تحسن الوضعية المالية للدولة و التسديد المسبق للمديونية الخارجية

أما بالنسبة للدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام فقد عرف انخفاض مستمر من 2008 على غاية 2013 حيث بلغ 2,51 و2,7 على التوالي، ليرتفع بعدها إلى 3,5 سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية وانخفاض أسعار البترول.

-أما نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات بلغ سنة 2008 قيمة 5,2 بسبب الوضعية المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط ليبدأ بعدها في الانخفاض حيث بلغ سنة 2014 إلى 0.44 وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات واستقرار خدمة الدين بسبب التسديد المسبق للدين الخارجي، وهذا ما يفسر قدرة الدولة على تسديد خدمات الدين من خلال إيرادات صادراتها والناتج المحلي الخام.

الشكل 1 : تطور نسبة المديونية الخارجية إلى إجمالي الناتج الداخلي.



نلاحظ من خلال الشكل أن الاتجاه العام للمديونية الخارجية للجزائر، والتي تميزت بالانخفاض خلال سنوات الدراسة، مقارنة بنسبة الناتج الداخلي الخام الذي عرف تدبب خلال نفس الفترة، وهذا يدل على التوجه العام للسلطات الجزائرية إلى الابتعاد عن الاستدانة الخارجية في تمويل برامجها التنموية والاعتماد على البدائل المحلية في تمويل تلك البرامج.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للمديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2015-2020

عرفت المديونية الخارجية انخفاضا خلال السنوات الأخيرة وهذا بسبب تحسن الوضعية المالية للدولة والابتعاد عن الاستدانة الخارجية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 7: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2015-2020**الوحدة مليار دولار**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة المديونية مليار دولار	3,02	3,84	3,88	4,02	3,85	3,47
نسبة المديونية ن م	3,34	2,18	1,49	1,26	1,11	1
نسبة الدين إلى إجمالي الناتج	3	3,2	1,7	1,4	2,1	1,4
نسبة الدين إلى صادرات السلع والخدمات	1,79	0,9	0,54	0,4	0,5	1,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2021، ص ص 25-27.

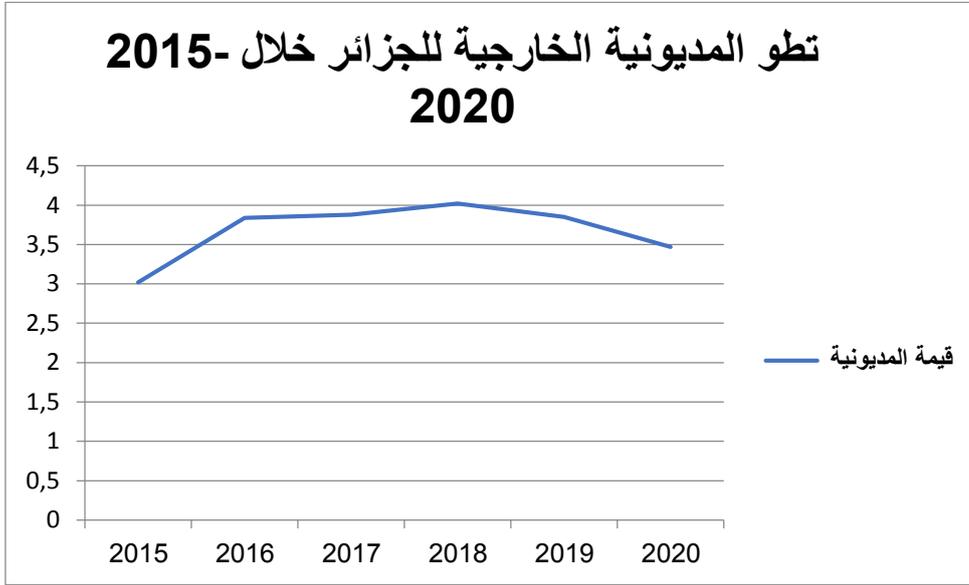
بنك الجزائر التقرير السنوي، 2018 التقرير السنوي التطور الاقتصادي النقدي، ديسمبر 2019، ص ص 49، 50.

نلاحظ من خلال الجدول استمرار انخفاض قيمة المديونية حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2015 بلغت 3,02، وهذا بسبب تسديد الديون إلا أنها عاودت الارتفاع ولكن بشكل طفيف، حيث بلغت سنة 2018 4,02 ثم عاودت الانخفاض سنة 2019 و 2020 وهذا بسبب الوضعية المالية للدولة أما نسبة الدين إلى إجمالي الناتج الداخلي انخفض سنة 2015 و 2016، وهذا بسبب الأزمة النفطية وتراجع أسعار المحروقات ثم عاود الارتفاع سنة 2017 و 2018، بسبب تحسن الوضعية المالية للدولة ثم عاود الانخفاض سنة 2019، وهذا بسبب الأوضاع التي عاشتها الدولة ليعاود الارتفاع سنة 2020 وهذا بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولة وارتفاع أسعار المحروقات.

أما بالنسبة إلى إجمالي الدين إلى صادرات السلع والخدمات فقد بلغ سنة 2015 1,7 ثم أنخفض خلال سنوات 2016 و 2019 حيث بلغ 0,5% وهذا راجع إلى تراجع أسعار المحروقات لكنه عاود الارتفاع سنة

2020 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع الصادرات وهذا ما يفسر قدرة الدولة على تسديد ديونها من خلال صادراتها والنتائج المحلي الخام.

الشكل 02: تطور نسبة المديونية الخارجية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي.



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة المديونية الخارجية تميزت بالانخفاض سنة 2015 و 2016 ولكنها بقيت مستقرة طيلة فترة السنوات المتبقية وهذا يدل على التوجه العام للسلطات الجزائرية على الابتعاد عن الاستدانة الخارجية والاعتماد على البدائل المحلية في تمويل تلك البرامج.

المبحث الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2020

للمديونية الخارجية تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري حيث أثرت على جميع مؤشرات الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المؤشرات التي أثرت عليها المديونية الخارجية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر المديونية الخارجية على التضخم.

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية، حيث ينتج عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وزيادة الإصدار النقدي، وهذا بسبب عدة عوامل أو مخاطر يتعرض لها الاقتصاد الوطني، كالمديونية الخارجية وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المطلب.

الجدول 8 : أثر المديونية الخارجية على التضخم خلال الفترة 2008-2020

الوحدة مليار دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4,85	5,74	3,90	4,52	8,89	3,25	2,91
قيمة المديونية	5,58	5,41	5,53	4,41	3,69	3,39	3,73

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	4,78	6,39	5,59	4,27	1,95	2,1
قيمة المديونية	3,02	3,84	3,98	4,02	3,85	3,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2008 سبتمبر 2009، ص ص 94 - 98.

التقرير السنوي 2010 جويلية 2011، ص ص 66-72.

التقرير السنوي 2013 نوفمبر 2014، صص 61-73.

التقرير السنوي 2015 نوفمبر 2016، ص ص 66-.

التقرير السنوي 2018 ديسمبر 2019، ص ص 49-54.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم كان مرتفعاً خلال الفترة 2008، 2013 حيث تراوحت معدلات التضخم بين 4,8% و 3,2%، على التوالي حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2012 8,8% وكان هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار مختلف السلع الاستهلاكية .

كما عرفت المديونية انخفاض خلال السنوات 2008 و 2014، حيث بلغت سنة 2008 5,5 و 3,73 سنة 2014، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات .

-عرف التضخم تدبب خلال طيلة الفترة المتبقية حيث ارتفع بنسب متفاوتة بعد سنة 2014 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض مداخلها وهذا ما أدى إلى عجز كبير أثر على القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الأساسية .

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فتميزت بالانخفاض طيلة الفترة المتبقية 2015-2020 وهذا بسبب ابتعاد الدولة على المديونية الخارجية في تمويل مشاريعها الاستثمارية والاعتماد على البدائل المحلية لتمويل مشاريعها الاستثمارية مما قلل من حدة التضخم مقارنة بالسنوات التي كانت فيها المديونية الخارجية مرتفعة .

المطلب الثاني: الأثر على الميزان التجاري.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تقلبات سعر الصرف والذي يؤثر مباشرة على الميزان التجاري للبلاد لهذا يجب عليها أن تلجأ إلى بعض الإجراءات من أجل أن تحد من هذه التقلبات الجدول التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات 2008 2020.

الجدول 9 : تطور الميزان التجاري 2008-2020

الوحدة مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,87	60,13
إجمالي الواردات	38,07	37,40	38,89	46,93	51,57	54,99	59,67
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,26	20,17	9,88	0,46
إجمالي الدين الخارجي	5,58	5,41	5,45	4,40	3,63	3,39	3,73

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الصادرات	34,57	29,31	34,57	41,11	34,99	7,62
إجمالي الواردات	52,65	39,44	48,98	48,57	-44,36	12,9
الميزان التجاري	18,08-	20,13-	-14,41	-7,46	-9,64	-10,5
إجمالي الدين الخارجي	3,02	3,84	3,08	4,04	3,99	3,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية 4 مارس 2018، ص 16.

بالاعتماد على بنك الجزائر 2012 نوفمبر 2013، ص 83.

بالاعتماد على التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 70.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري بلغ سنة 2008 قيمته 40,52 مليار دولار لينهار بعدها الى ادنى مستوياته وكان ذلك سنة 2009 حيث انخفض الى 7,78 مليار دولار وكان ذلك نتيجة لازمة المالية العالمية ،حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود وانهار اسعار البترول.

خلال الفترة 2010 -2013 بدا الميزان التجاري في التحسن حيث ارتفعت اسعار البترول فوق 100 دولار للبرميل الى انه بدا بالانخفاض ليصل الى (0,46) مليار دولار سنة 2014 ،ويرجع هذا الى انهيار اسعار البترول في السداسي الثاني ل2014 ،باكثر من 50% مقارنة بالسداسي الاول حيث تجاوز قيمة 113 دولار للبرميل في جوان 2014مقابل 96,02 دولار للبرميل في شهر سبتمبر .

خلال الفترة 2014 -2018 يلاحظ ان رصيد الميزان التجاري سالب اي دخل في حالة عجز حيث شهد انخفاض شديد سنة 2015 بمقدار 18,08 -مليار دولار كما ارتفع هذا العجز ب2% خلال سنة 2016،حيث تراجع الصادرات من المحروقات بنسبة 6% خلال نفس السنة كما تراجعت الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 20% ،كما ارتفع عجز الميزان التجاري ب 5مليار دولار خلال سنة 2017 رغم ارتفاع الخدمات المدفوعة بالعملة الصعبة .

خلال الفترة 2018-2020 سجل الميزان التجاري ارتفاع طفيف حيث سجل سنة 2018 قيمة 7,46 وهذا بسبب ارتفاع اسعار البترول خلال تلك الفترة.

خلال سنة 2020 بلغ قيمة -10,5 وهذا بسبب الاوضاع التي عاشها الاقتصاد العالمي انخفاض اسعار البترول .

أما بالنسبة للواردات تميزت بالارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة 2008- 2020، وهي أيضا مرهونة بتقلبات أسعار الصرف، أما بالنسبة لتأثير المديونية الخارجية على الميزان التجاري، تؤثر بنسب ضعيفة جدا لأنها تسجل معدلات ضعيفة منذ تسديدها في السنوات السابقة، ومنذ سنة 2008 إلى 2020، وهي تسجل معدلات ضعيفة .

المطلب الثالث: الأثر على سعر الصرف

تحتفظ الدول بنسبة معينة من احتياطات الصرف الأجنبي من أجل مواجهة الالتزامات التي تمثل الديون الخارجية القصيرة لأجل الحظ الأوفر منها، وهذا ما سنعرضه من خلال الجدول التالي:

الجدول 10 : تأثير المديونية على سعر الصرف خلال الفترة 2008-2020

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
114,93	110,52	107,13	87,90	78,15	78,10	76,05	73,48	73,34	71,18	سعر الصرف
3,98	3,84	3,02	3,73	3,39	3,67	4,40	5,56	5,41	5,58	المديونية
							2020	2019	2018	السنوات
							128,25	119,15	118,29	سعر الصرف
							3,47	3,85	4,04	المديونية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية، ص 21،

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 54 جوان 2021، ص 21.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41 مارس 2018، ص 21.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 18 جوان 2012، ص 21.

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف خلال سنوات 2008، 2014 كان منخفض حيث تراوح بين 73 و87 وهذا بسبب الأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة وانخفاض قيمة الصادرات وإيراداتها من العملة الصعبة، ليرتفع بعدها خلال سنوات 2015 إلى 2020، وهذا بسبب ارتفاع أسعار الصادرات مقابل الواردات وارتفاع قيمة الدولار مقابل الأورو وإنشاء الدولة الجزائرية صندوق ضبط الإيرادات هذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي أسعار الصرف وقدرة الدولة على التصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها وهذا ما أدى إلى خفض قيمة المديونية الخارجية إلى مستويات جد متدنية بسبب احتفاظ الدولة باحتياطي صرف كبير .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يعتمد على العائدات النفطية فهو يتأثر بارتفاع وانخفاض أسعاره وهذا ما يجعله يواجه العديد من الأزمات من بينها المديونية الخارجية إلا أنه مع ارتفاع أسعار البترول انتعش الاقتصاد غير أن تعرضه للأزمات النفطية من حين لآخر يهدد بالعودة الى الاستدانة الخارجية التي يكون لها تأثير سلبي على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

**الفصل الثالث: آليات مواجهة المديونية
الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة
2008-2020**

تمهيد

إن للمديونية الخارجية آثار اقتصادية و اجتماعية على البلدان النامية بصفة عامة وعلى الدول العربية بصفة خاصة حيث عانت هذه الأخيرة من تأثيرات هذه الديون والتي أثرت على تطورها وتقدمها وللخروج من هذه الأزمة والاستفادة من الدروس السابقة انتهجت الجزائر والدول العربية عدة سياسات من أجل عدم الوقوع في فخ المديونية الخارجية بالإضافة إلى التوصيات والاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي وهذا ما سنحاول دراسته من خلال :

المبحث الأول: الحلول المقترحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2020

المبحث الثاني: بعض التجارب في مواجهة أزمة المديونية الخارجية من طرف بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية.

المبحث الأول: الحلول المقترحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري.

أثبتت تجربة المديونية المديونية أن لها إنعكاسات سلبية على الدول المدينة حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية من أجل التصدي لمثل هكذا أزمات ويمكن إبرازها في المطالب التالية.

المطلب الأول: الإصلاحات المطبقة في الاقتصاد الجزائري.

أولاً: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو، الأهداف المراد تحقيقها في إطار دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وكان هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق ما يلي:¹

دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.

- مكافحة البطالة، وتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

رصد له مبلغ 286مليار دولار، إن الإنفاق العام في إطار هذا البرنامج هو محاولة استغلال للموارد المالية لرفع مستوى أداء الجهاز الإنتاجي وتهيئة البيئة الاقتصادية الملاءمة، بالإضافة إلى محاولة رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان.

على المستوى الكمي لم تكن النتائج ذات خصوصية بالنسبة للبرامج الإنمائية السابقة ، البطالة 2،10% (2010) ، مساهمة القطاع الزراع كانت 1،8% (2011)، الصادرات خارج قطاع المحروقات 2% من إجمالي الصادرات (2013) ، إن هيكل الصادرات والواردات لم يتغير خلال فترة البرنامج مما يعكس جمود في الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني.

¹ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد الخامس يناير 2020، ص ص 47-50.

* ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي: 2015-2019

- يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابق حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019 وقد خصص مبلغ قدره 79,6 ب 40 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ 1894,2 مليار دولار في 2016 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:¹
- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن الصحة، التعليم، وربط البيوت بشبكات الماء الكهرباء والغاز .
- بلوغ نمو قوي للنتائج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء اهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب شغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل،
- إيلاء عناية خاصة لتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة.

ولكن مع حلول سنة 2015، استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العمومية من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركونها المستثمر الوطني فيها ويسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية

¹هدى بن محمد، المرجع نفسه، ص 51-54.

المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة.¹

- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدولة المضيفة، حيث أن له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلعب دورا هاما في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدرا جيدا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة، كما يساهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة ونقل المهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة والتي لها دور كبير في تطوير مهارة

العمال ورفع كفاءة الإنتاج نظرا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة بفنون الإنتاج والتسويق فضلا عن مساهمته في تنمية قطاع التصدير الذي يعتبر موردا هاما للدول النامية.²

أما بالنسبة للجزائر فقد شهِر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الدراسة تحسنا ملحوظا وهذا بسبب الأهمية التي أولتها الدول إلى هذا القطاع.

الجدول 11: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008-2020.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	2,6	2,7	2,3	2,5	1,4	1,6	1,4

¹ صباد شهنواز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 11-12.

² بن عبد العزيز سمير، دين عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية للفترة 2000، دراسة مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار سنة 2018/04/14، ص 154-156.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	-5.8	1.6	1.2	1.5	1.1	1.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008، ص 28.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13 ماي 2011 ص 28

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 جوان 2019 ص 20.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلا فترة الدراسة حيث تجاوز منذ 2008 إلى غاية 2011 مبلغ ملياري دولار وهذا نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الدولة سواء الاقتصادية أو القانونية لتحسين مناخ الاستثمار وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما نلاحظ انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات 2012 إلى غاية 2015 وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية وأزمة النفط سنة 2014 وتأثر قطاع المحروقات الجزائري بسبب هذه الأزمة وبالتالي عدم وجود بدائل للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى تطبيق قاعدة 51/49 أدى إلى انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

بعد سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 نلاحظ تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوى الجزائر وهذا راجع لتحسين السياسة الاستثمارية والتحسين الذي شهده الإنتاج النفطي، حيث وضعت الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار يعمل على توفير التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية .

الشكل 3: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر خلال الفترة 2008-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

إن تكريس قاعدة 51/49 في الاستثمارات الأجنبية أحدث العديد من المشاكل، حيث كانت سببا أساسيا ومباشرا في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حيث شدد الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب على ضرورة مراجعة هذه القاعدة، ونصحوا بتطبيقها على القطاعات الإستراتيجية فقط من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وموضحين أن دراسة قام بها البنك العالمي مست 88 بلدا، توصلت إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي طبقت هذا النوع من التشريعات.

هذه القاعدة سببت أضرار جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا طلب معظم الخبراء الاقتصاديين المحليين والمستثمرين الأجانب بإلغائها أو على الأقل تطبيقها في القطاعات الإستراتيجية، وفي نفس السياق تسببت قاعدة 51/49 بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي في إنشاء المشاريع.

ومن أبرز العوامل التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي ينبغي توفرها.

- إتباع سياسة التحرير الاقتصادي وزيادة القطاع الخاص وتشجيعه؛

- عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛
- تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار سواء في صورة إعتمادات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات والخدمات الأمانة للمشروع الاستثماري؛
- توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة؛
- التأمين الكامل للمشروعات من المخاطر غير التجارية مع تقرير تعويضات ملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر¹.

المطلب الثالث: تشجيع الصادرات خارج المحروقات

يرتبط الاقتصاد الجزائري على عوائد البترول فهو مرهون بأسعار البترول ولعل أبرز المشاكل التي يعاني منها اقتصاد الجزائر اعتماده على صادرات المحروقات مما يجعله اقتصاد هش ويتعرض لصدمات اقتصادية ومن اجل مواجهة هذه المشاكل توجه الدولة الى الاستدانة الخارجية ومن اجل مواجهة هذه الازمة والخروج منها وجب التوجه نحو تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

الجدول رقم (12): تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2008-2020

الوحدة مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السلع الغذائية	121	113	315	335	325	402	323
المواد الخام	340	170	94	161	168	109	109
المواد نصف مصنعة	1390	692	1056	1496	1527	1458	2121
السلع والمعدات الزراعية	/	/	1	/	1	/	2

¹ بونقاب مختار، زاوي لزهاري، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، مارس 2013، ص 114.

الفصل الثالث: آليات مواجهة المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2020

16	28	32	35	30	25	69	السلع الاستهلاكية غير الصناعية
11	17	19	15	30	49	34	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2582	2165	2062	2062	1526	1049	1954	إجمالي الصادرات خارج المحروقات

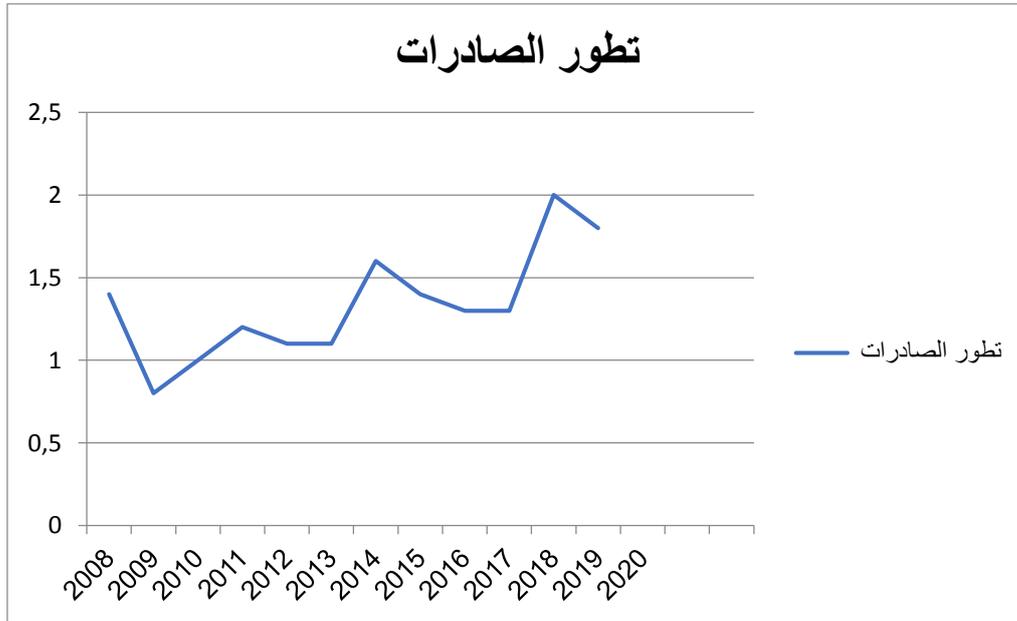
2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
399.6	407.8	373.77	349	327	235	السلع الغذائية
65.85	15.95	92.39	73	84	106	المواد الخام
1439.47	1950.92	2335.58	1410	1321	1597	المواد نصف مصنعة
0.31	0.25	0.31	0.29	/	1	السلع والمعدات الزراعية
84	82.97	90.10	78	54	19	السلع الاستهلاكية غير الصناعية
31.75	30.42	33.42	20	19	11	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2020.98	2580.37	2925.56	1890	1780	2063	إجمالي الصادرات خارج المحروقات

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوكالة الوطنية لترقية الصادرات

إن هيكل الصادرات خارج المحروقات تتمثل أساسا في المنتجات النصف المصنعة من الحجم الإجمالي للصادرات حيث بلغت قيمة 1390 مليار دولار سنة 2008، لتواصل الارتفاع طيلة فترة الدراسة 2008-2020 حيث تراوحت قيمتها بين ألف وألفين مليار دولار، وهذا بسبب اعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات.

تليها المواد الغذائية حيث تراوحت قيمتها طيلة فترة الدراسة 2008-2020 بين 100 و300 مليار دولار، والمواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية سجلت قيم ضعيفة طيلة فترة الدراسة 2008-2020 أما باقي السلع المعدات الزراعية والسلع الاستهلاكية غير الصناعية فقد تميزت بالضعف طيلة فترة الدراسة 2008-2020 وهذا يبين لنا مدى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وهذا يبين لنا مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية، .

الشكل رقم(04): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2008-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل أن تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تميز بالارتفاع والانخفاض حيث كان مرتفع سنة 2008، وهذا بسبب تحسين الوضعية المالية للدولة، ثم تميزت بالارتفاع و الانخفاض خلال فترة 2009-2020 وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية للبلاد وتحسين أسعار البترول لأن معظم الصادرات من مشتقات البترول ومن أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات على الدولة تحسين المناخ الاستثماري .

- تحسين الإطار التشريعي والقانوني بتوفير العوامل الملائمة لجذب الاستثمار من خلال إيجاد قانون موحد للاستثمار يتمتع بالشفافية؛
- إصلاح وتحريم القطاع المالي؛
- إرساء معالم الحوكمة ومحاربة الفساد؛
- التخفيض من حدة الاقتصاد غير الرسمي؛
- إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة؛
- تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إقامة مناطق صناعية للتصدير؛
- إنشاء هيئات لتحسين الجودة؛
- الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة؛
- إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصدير في الجزائر؛
- العمل على تسريع الإجراءات الجمركية وتخفيفها قدر المستطاع لدى استيراد الموارد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج؛
- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشيطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له.
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.
- يجب على المؤسسات الجزائرية العاملة في القطاع الخاص أن تحاول جاهدة تسليم البضائع سليمة في الظروف الحسنة التي يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى احترام مواعيد التسليم.

المبحث الثاني: بعض التجارب في مواجهة أزمة المديونية الخارجية من طرف بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية.

عرفت الدول العربية أزمة حقيقية أدت بها إلى العجز التام عن تسديد ديونها الخارجية ولهذا لجأت إلى صندوق النقد الدولي من أجل إيجاد حلول لمشكلتها كما تثبت هي أيضا بعض الحلول لمواجهة هذه المشكلة والتصدي لها مستقبلا وهذا ما سيحاول معرفته في المطالب التالية.

المطلب الأول: تجربة المغرب

في سنة 1993 وبعد عقد من التقويم الهيكلي وإعادة الجدولة، نجح المغرب في أن يحسن بشكل كبير توازناته الاقتصادية والمالية الكلية، وأن يخرج بذلك من دائرة إعادة الجدولة، ومع ذلك ضل ثقل الديون الخارجية مرتفعا، ومن أجل التحقيق من هذا الثقل إنتهج المغرب منذ 1996 مع السياسة الحذرة للمديونية، سياسة إدارة مديونية خارجية فعالة، ونتيجة لذلك تمكن من تحسين مؤشرات المديونية الخارجية، فنسبة مخزون الدين على الناتج الوطني الإجمالي انخفضت إلى حوالي 52.4 في المائة، في 1998 مقابل 80 في المائة في 1992 و 122 في المائة 1985 أما خدمة الديون الخارجية على الواردات الحالية لميزان الأداء فكان 23.8 في المائة في 1998، في مقابل 34 في المائة 1992.

- تحسين طرق لإدارة المديونية الخارجية من خلال تغيير الشروط الضرورية لتحسين التحكم في المديونية، وذلك من خلال الإجراءات الرئيسية التي تم القيام بها في هذا الإطار وهي كالتالي:
- إعادة تنظيم وتفعيل الهيئة المكلفة بإدارة المديونية الخارجية؛
- تحسين طرق جمع المعلومات المتعلقة بالمديونية الخارجية؛
- تطوير نظام معلوماتي يمكن من تحسين جودة إدارة الديون ومعالجة المعطيات؛

أهم إجراءات الإدارة الفعالة للمديونية الخارجية التي تم القيام بها في المغرب هي:

أ- تحويل الديون إلى استثمارات عمومية

تنازل الدائن عن الدين مقابل استعمال قيمته بالعملية المحلية في تمويل مشاريع تنموية عمومية.

ب- تحويل الديون إلى استثمارات

يشتري الممول الذي رخصت السلطات المغربية لمشروعه، ديناً مغربياً من الدائن وتقوم الخزينة المغربية بتسديد مقابل 56 في المائة من المبلغ الاسمي للدين الذي أعيد شراؤه بالعملة المحلية لفائدة المستثمر في حسابه المفتوح لدى بنك من البنوك المغربية.

ج- إعادة تمويل الديون العالية الكلفة

استبدال ديون جديدة ثم اقتراضها بنسب فائدة لصالح ديون موجودة ثم اقتراضها بشروط عالية الكلفة.

د- إعادة التفاوض بشأن نسب الفائدة العالية

قصد تحسين بنية المديونية الخارجية بالعملة الأجنبية بما يجعلها تتلاءم مع المبادلات الخارجية بالعملة الأجنبية.

1/ سياسة إصلاح وتحريك الاقتصاد في المغرب

1- تنمية الاستثمارات: في هذا الإطار قام المغرب بإدخال إصلاحات مهمة لتطهير مجال الاقتصاد الكلي وتحسينه لجعله يحظى بثقة أكبر وقابلة للتقدير وملائم لأواسط الأعمال: ونقصد هنا الإصلاحات التي تم إدخالها في إطار برنامج التعديل الهيكلي، والنصوص القانونية الجديدة المنظمة للقانون التجاري، وقانون الشركات، وإحداث محاكم الشركات، والإصلاحات الجارية، كقانون الجمارك وقانون الشغل والقانون المتعلق بتنافسية الأسعار، والقانون المتعلق بحماية الملكية الفكرية والصناعة التي تم وضعها خلال التسعينات بهدف الإسراع باستقطاب المستثمرين.

إلى جانب هذه الإجراءات الهادفة إلى التقليل من الأخطار المرتبطة بالاستثمارات، ينبغي وضع إجراءات تهدف إلى التقليل من التكاليف المرتبطة بالاستثمارات وهي:

ميثاق الاستثمار المعمول به من عام 1996.

ضمان حسن استقبال المستثمرين ومساعدتهم من طرف مديرية الاستثمارات الخارجية.

- رغم الإصلاحات التي قامت بها المغرب من أجل مواجهة المديونية إلا أنها لم تتجح في ذلك، حيث تفاقمت قيمة المديونية الخارجية لسنة 2008، حيث قدرت بـ 6.1 مليار دولار، ووصلت في عام

2015 إلى 31.1 مليار دولار تقريبا زيادة بمقدار 16 مليار دولار لكن ضعف البنية الاقتصادية ليس هو السبب الوحيد في إغراق المغرب بالديون الخارجية، بل هناك سبب آخر يحرم البلد من أي فرصة في نهضة اقتصادية وتسديد ديونه، وهو متمثل في استفحال الفساد بكل أشكاله، بداية من التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتهريبها، وكذا الرشوة والمحسوبية وغياب الشفافية، كما أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم على الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا كبيرا من 18.6 في المائة عام 2008 إلى 31.9 في المائة عام 2015 وهي نسبة مرتفعة يمكن القول أن المغرب تعاني من تبعية مالية أما نسبة جمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات فهي رغم تميزها بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن أعلى نسبة لها كانت سنة 2015 بحوالي 8.8 في المائة، لكن عموما فالنسبة معقولة وفي حدود آمنة.

ارتفع الدين الخارجي للمغرب إلى 82% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2017 إلى 82,2% سنة 2018 وارتفع سنة 2019 إلى 82,5% .

المطلب الثاني: تجربة تونس في مواجهة المديونية الخارجية.

تعتبر تونس من بين الدول العربية التي عانت من مشكلة المديونية الخارجية والتي لا تزال تعاني منها الى يومنا هذا وهذا بسبب سوء التسيير وسوء استغلال القروض والاقتراض من اجل الإنفاق لا من اجل الاستثمار وانجاز المشاريع وهذا ما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية واستمرارها إلى حد اليوم.

ومن أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة قامت تونس بعدة إصلاحات منها.

1/ إدارة المديونية الخارجية في تونس.

لا تشكل تعبئة القروض الخارجية التكميلية للدخار الوطني والتي تعد أداة من أدوات سياسة التنمية لإدارة المديونية، لأنها كانت تشمل بالأساس حتى سنة 1987 عمليا التمويل الممنوحة من قبل حكومات أجنبية، ونظرا للمستوى المرتفع الذي وصل إليه الناتج الداخلي الإجمالي لكل فرد، بدأت القروض المترتبة عن مصدر التمويل هذا في التراجع. ولمواجهة هذا المنحى الذي أدى إلى تغيير بنية المديونية مما سيجعلها تتلاءم مع مواصفات السوق المالية الدولية، تقرر معالجة إدارة المديونية بالحاسوب، وتشمل الديون العمومية الخارجية التي تمثل أهم جزء من الديون الخارجية الخاصة، أي الممنوحة لفائدة المقاولات الخاصة والمضمونة من قبل الدولة، ويسمح هذا المشروع المعد من قبل خبراء محليين بتحقيق ما يلي:

-توفير قاعدة البيانات وإعداد إحصائيات تشمل فترات عن الماضي والمستقبل لمتابعة قدرة البلد على تحمل عبء المديونية.

-الإدارة النشطة للمديونية لتنفيذ تقنيات مقايضة الدين.

2/ سياسة الإصلاح وتحريك الاقتصاد في تونس:

-يمكن أن نأخذ من ناحية التنمية التجارية الخارجية التونسية، شهدت التجربة في إطار تنمية المبادلات التجارية الخارجية بمواءمة مع المحيط الوطني والدولي مرورا بمختلف المراحل الحاسمة المعبرة عن الانشغال الدائم بملائمة متطلبات الفاعلين وتحركات التجارة الدولية.

- تشجيع التصنيع وفتح الاستثمار في وجه الإسهامات الأجنبية وإنعاش التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، من خلال البحث عن الأسواق والدراسات والمعاني وغيرها.

تنويع العرض التونسي القابل للتصدير مع إقامة صناعات تحويلية واتخاذ إجراءات ووسائل ذات الصلة.

- تحديد التجارة الخارجية وتبني قواعد جديدة بحيث تنظم هذه القواعد الجديدة المبادلات التجارية وتعطي الأولوية لقطاع التصدير الذي يعتبر القوة الدافعة للتنمية ،وبدالك استفاد قطاع التصدير من عدة إجراءات تشجيعية توجت بإحداث المجلس الأعلى للتصدير تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الدولة ،يتدخل المجلس على مستوى عالي لا اتخاذ قرارات في إطار إعداد وتهيئة سياسة وطنية لتشجيع الصادرات.

بحيث تنظم هذه القواعد الجديدة المبادلات التجارية وتعطي الأولوية لقطاع التصدير الذي يعتبر القوة الدافعة للتنمية، وبذلك استفاد قطاع التصدير من إجراءات تشجيعية توجت بإحداث المجلس الأعلى للتصدير تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الدولة يتدخل المجلس على مستوى عالي لاتخاذ قرارات في إطار إعداد وتهيئة سياسة وطنية لتشجيع الصادرات.

مؤشر الدين الخارجي في تونس:

رغم ما قامت به تونس من إصلاحات إلا أن الدين الخارجي بقي مرتفعا حيث عرفت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي التونسي تزايد مستمر، حيث تطور من 49.0 في المئة عام 2008، إلى 64.3 عام 2015 وهي نسبة مرتفعة وسيما أن أغلب الديون الخارجية التي تحصلت عليها تونس منذ 2011 سواء من طرف النقد الدولي أو البنك العالمي أو سوق المال الأوروبية هي ديون

اضطرابية لسد الثغرات في الموازين المالية والاقتصادية للدولة، ولم تكن بتاتا أموالا تنموية لدفع الاستثمار والتنمية والرفع من القيمة المضافة الاقتصادية بل أن البلاد أصبحت تفرض لزيادة أجور الموظفين وذلك تحت ضغط النقابات والاحتياجات وأصبحت كتلة الأجور في تونس من أعلى النسب في العالم حيث تقارب 13 بالمائة من الناتج المحلي الخام وهي كتلة مرتفعة جدا مقارنة بدول مشابهة لتونس¹.

وتجاوزت ديون تونس عتبة 40 مليار دولار سنة 2020 علما إنها كانت في حدود 39,3 مليار دولار سنة 2019 و35 مليار دولار سنة 2018 و33,5 مليار دولار سنة 2017 .

المطلب الثالث: حلول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أولاً: حلول صندوق النقد الدولي: نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين، إضافة لدوره الأساسي في معالجة أزمة المديونية الخارجية تتمثل في مساعدات مالية أو نصائح وتوجيهات، سنحاول مرصد أهم المساعدات التي استفادت منها بعض الدول العربية، خصوصا البلدان التي عرفت تحول سياسي زاد من تفاقم مديونيتها، قام الصندوق بتقديم جملة من المساعدات، وسوف نتطرق إلى هذه المساعدات المقدمة.

1/ مضمون برنامج التصحيح الهيكلي:

1/1 إدارة الطلب: إن المقصود بإدارة الطلب، هي تلك الإجراءات التي تضمن أن يكون مستوى وتوزيع الطلب الكلي متوافقا مع الأهداف العامة التي حددتها السلطات في مجال معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، بحيث تؤدي هذه الإجراءات المطلوب تنفيذها هي: الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب إلغاء الدعم السلعي، زيادة أسعار البيع لمنتجات شركات القطاع العام والخدمات الحكومية وذلك من خلال إلغاء الدعم الحكومي لها وتحرير أسعارها².

1-2 زيادة العرض: يشمل هذا المحور تلك الإجراءات من السياسات الاقتصادية التي يرى الصندوق أن من شأنها التأثير إيجابا في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية، بحيث ينتج عن ذلك ارتفاع في معدل النمو

¹ دودان حنان، زيري راح، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلا الفترة 2018-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، 2018/08/17، ص ص 244، 242.

² فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسير، جامعة الجزائر، السنة 2005-2006، ص ص 152، 155.

الاقتصادي وفي حجم السلع الموجهة للتصدير أو المنتجة كبديل للواردات. من بين الإجراءات يقترح الصندوق:

- التقليل من المشاريع الضخمة التي تتطلب فترات إنجاز طويلة وإنفاق استثماري ضخم من العملة الصعبة.
- التركيز على المشروعات الصناعية سريعة العائد.

من أهم ما يتضمنه برنامج التصحيح الاقتصادي الهيكلي سياسات التسعير وتضم الأسعار، سعر الصرف والمعاملات الخارجية، فيما يخص سياسات التسعير ونظم الأسعار، يرى الظروف ضرورة تحرير الأسعار في السوق المحلية قصد الاقتراب بها من النظام غير المغير لمحتوى العرض والطلب، السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى حصول زيادة أسعار في المنتجات الزراعية القابلة للتصدير وزيادة أسعار الفائدة قصد تعبئة أحسن للمدخرات المحلية وترشيد استخدام القروض، وهنا نلاحظ أنه زيادة العرض من السلع والخدمات في الدولة المدينة تعتمد أساسا على توسيع وخلق الطاقات الإنتاجية، الأمر الذي له علاقة وثيقة يقتضيه الاستثمار، غير أن ارتفاع أسعار المواد يؤثر على برامج الدعم وخاصة على أصحاب الدخل المحدودة.

أما فيما يخص سعر الصرف والمعاملات الخارجية فيلج صندوق النقد الدولي على ضرورة رفع سعر الصرف العملة المحلية للبلد المدين، أي التخفيض مع قيمتها، مع إلغاء القيود المفروضة على المعاملات الخارجية خاصة التجارة الدولية.¹

-تحويل الإنتاج نحو التصدير:

يطالب صندوق النقد الدولي بزيادة الاستثمارات الأجنبية التي تعمل على تنمية قطاع الصادرات قصد تحقيق المزيد من الاحتياطات النقدية الأجنبية والتي بواسطتها يمكن تسديد الديون التي اقترضها البلد المدين سواء من طرف صندوق النقد نفسه أو من المنظمات الدولية والجهات المختلفة الأخرى، كما أن تنمية موارد النقد الأجنبي من خلال إستراتيجية الإنتاج الموجهة للتصدير، تتضمن تحويلات الأرباح والفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد.

¹ فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص ص 155، 152.

ثانيا: حلول البنك الدولي:

إن رؤية البنك العالمي لا تختلف عن رؤية صندوق النقد الدولي، فهو يشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها الدولة المدينة وتأخرها في تطبيق السياسات الإصلاحية على اقتصادها كما يرى أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية بالبلدان النامية ترجع إلى القطاع العام والاستثمار الحكومي وتعود إلى عدة أسباب أهمها:

- تدخل الدولة في اتخاذ القرارات المركزية وسوء التسيير .
- الأسعار غير الحقيقية التي تحددها تكاليف الإنتاج وبيع المنتجات.
- عدم وجود نظم كافية للحوافز وتنمية المهارات الإدارية المناسبة.

توصيات البنك الدولي:

- أن تقوم الدولة المدينة بتصفية المشروعات غير المربحة.
- بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص واشتراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها، وهنا يلعب البنك دورا متميزات أذ يمكن أن تقدم المؤسسة المالية الدولية للتمويل ،وهي المؤسسة الشقيقة للبنك، أنواع المستثمرين الذين يجب البحث عنهم .
- كيفية تقييم المشروعات، كما يمكن ان تشترك المؤسسة المالية الدولية في التمويل عندما تباع مشروعات معينة الى مشترين خواص.
- تظهر في حالة الخدمات ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومات للجمهور وهي سلع لن يوفرها السوق بشكل كاف.
- ويرى البنك أن على الدول الملتزمة بتطبيق مقترحاته أن تكف التدخل في النشاط الاقتصادي وتترك ذلك للقطاع الخاص المحلي والاجنبي مع تقديم لهما محفزات مشجعة ،ويكون ذلك من خلال تمكينه بالمزيد من السيطرة على مدخرات المجتمع فضلا عما يتلقاه من قروض من الخارج وبتشجيع انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة للاستثمار داخل هذه البلدان ،مع اعطائها اكبر قدر من الحوافز والمزايا والضمانات .
- إن قروض التكييف الهيكلي سوف تخلق البيئة المناسبة لضمان استرداد ديون البنك وخدمة الدين، وغيره من الدائنين من خلال ما تخلقه من بيئة مواتية وتجعل الاقتصاد المدين مهتما با

- الاستجابة لحاجات راس المال الدولي والانصياح لما يراه ضروريا من تعديلات هيكلية في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد.
- تستخدم الدولة قطاعها العام وشركاته العامة لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية مثل زيادة حجم التشغيل وإخضاع أسعار المشروع لصالح الفقراء.
 - خضوع هذه المشروعات لتدخل مركزي من جانب الدولة، وهو الأمر الذي تواكبه رقابة اقل مما يلزم، وبيروقراطية شديدة، الأمر الذي يفقدها الاستقلال الذاتي وعدم محاسبة مديرها عن النتائج الحقيقية لمشروعاتهم .
 - الأسعار المشوهة التي تحدد بها تكاليف النتاج وبيع المنتجات ، وعدم وجود المنافسة حيث غالبا ما تتمتع هذه المشروعات بالحماية الجمركية لمنتجاتها.
 - ضرورة تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات المتعلق بتوفير وتوزيع هذه السلع والخدمات¹
 - ما يمكن استخلاصه أن رؤيته البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا تختلف كثيرا عن رؤية صندوق النقد الدولي، وبالتالي فان الحلول المقدمة من طرف المؤسساتين تحافظ على مصالح البلدان الدائنة مهملة بدالك مصالح البلدان المدينة.

¹ ابن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 172.

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي عانت منها معظم دول العالم في القرن الماضي، لدى وجب إيجاد حلو والتصدي لها ومن اجل ذلك اتخذت الدول المدينة ومن بينها الجزائر عدة سياسات من اجل مواجهة هذه الأخيرة ،حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية كما عملت على إيجاد حلول بديلة للمديونية الخارجية كالاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الصادرات خارج المحروقات كما أن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور هام في إيجاد حلول لهذه المشكلة كما قدم مساعدات للدول العربية المدينة و قامت إملاء جملة من الشروط على الدول المدينة، كما انه أعطى عدة توصيات من اجل الحد من هذه الأزمة.

الخاتمة

لمشكلة المديونية الخارجية انعكاسات سلبية وخطيرة على الدول المدينة وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، عانت الجزائر كغيرها من الدول من مشكلة المديونية الخارجية سابقا وهذا بسبب العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلا أن ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الدولة من إيرادات المحروقات، ساعدها على التسديد المسبق لديونها الخارجية مما أدى إلى انخفاضها بصورة كبيرة إلا أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بإيرادات المحروقات يدعو للقلق بسبب الأزمات التي يتعرض لها قطاع المحروقات من حين لآخر يسبب إمكانية عودة الدولة إلى الاستدانة الخارجية .

اختبار الفرضيات :

بعد عرض هذا البحث والإحاطة لبعض جوانبه، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي :

- الفرضية الأولى تم التأكد من صحتها حيث أن المديونية أثرت على مختلف مؤشرات الإقتصاد الوطني تأثير سلبي .
- الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها حيث تعاني الجزائر من أزمات نفطية من حين لآخر وهذا ما يآثر على ميزان المدفوعات مما يستدعي التخوف من اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.
- الفرضية الثالثة : تم التأكد من صحتها حيث أن المديونية الخارجية إنخفضت في السنوات الماضية إلى مستويات ضعيفة وهذا بسبب التسديد المسبق للديون.

النتائج:

بعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن الاقتصاد الجزائري ركيزته الأساسية هي الصادرات خارج المحروقات وبالتالي يتأثر بهذه التقلبات.
2. عانت الجزائر في السنوات الماضية من أزمة مديونية خانقة انعكست سلبا وبصورة كبيرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه بسبب ارتفاع أسعار النفط قامت بالتسديد المسبق لديونها الخارجية مما أدى إلى تراجعها إلى مستويات ضعيفة .
3. تمتلك الجزائر احتياطي صرف كبير مكننا من مواجهة العجز الذي حدث في ميزان مدفوعاتها في السنوات الأخيرة والتصدي لها دون ألجوء إلى خيار الاستدانة الخارجية .
4. على الجزائر انتهاج أساليب فعالة لمواجهة العجز الذي يصيب ميزان المدفوعات من حين لآخر بعيدا عن الصادرات النفطية ،ومن بين هذه الأساليب تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

التوصيات:

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- على الجزائر أن تعمل جاهدة على تقليص اعتماد اقتصادها على عائدات صادراتها من قطاع المحروقات.
- ضرورة تحفيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين المناخ الاستثماري كوسيلة لتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية بالنظر إلى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تعويض رأس المال.
- تنويع مداخل الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن للدولة أن تعول عليه بسبب إمكانية انخفاض أسعاره مرة أخرى.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1. غازي عبد الرزاق النقاس: التمويل الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، ط3.
2. هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
3. وهيبة السليمانى: إدارة المديونية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.

2-المجلات:

1. إياد حماد عمر، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابقتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008.
2. بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي، الكويت، 2004، السنة الثالثة.
3. بن عبد العزيز سمير، دين عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية للفترة 2000، دراسة مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار سنة 2018/04/14.
4. بو شليط هاجر أميرة، إشكالية الانفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد:7، 2016.
5. بونقاب مختار، زاوي لزهاري، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، مارس .
6. ثامر علي النويران، حمود حميدي بني خالد، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015) مجلة الاقتصاد المالية، المجلد 3، عدد2، 2017.
7. دودان حنان، زبييري راح، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلا الفترة 2015-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، 2018/08/17.
8. شاعة عبدالقادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة- العدد 4، ديسمبر 2010.

9. شعشوع أحمد، أبو بكر بو سالم، انعكاسات ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري، قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12 العدد 1، 2021.
10. طلال محمد بطاينة، المديونية الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
11. عيساني العارم، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015)، المجلد العاشر، العدد 1، تاريخ النشر 2019.
12. قحايرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، (دون سنة النشر).
13. لطيفة بهلول، طه بن الحبيب، عواطف مطرف، تأثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال (2000-2016) مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15، العدد 1، 2020.
14. محمد الهادي صالح الأسود: مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام 2006.
15. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس يناير 2020.
16. يوسف كاظم رشك، آثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية علة الموازنة العامة.
- المذكرات وأطروحات الدكتوراه:**
1. بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
2. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
3. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، السنة 2005-2006.

4. عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
5. علي الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2016-2017.
6. نسيمه حاج موسى، الأزمة المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الهرن العقاري خلال الفترة 2007-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية وبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، السنة 2008-2009.

4-التقارير

1. بنك الجزائر التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي مارس 1011.
2. بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي نوفمبر 2014 .
3. بنك الجزائر التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2011 .
4. بنك الجزائر التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي سبتمبر 2009 .
5. بنك الجزائر التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي نوفمبر 2016 .
6. بنك الجزائر التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي ديسمبر 2019 .
7. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5 ديسمبر 2008 .
8. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 13 مارس 2011 .
9. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 جوان 2019 .
10. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41 مارس 2018 .
11. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 4 جوان 2021 .
12. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 18 جوان 2012 .
13. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 54 جوان 2021 .
14. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5 مارس 2014 .
15. الوكالة الوطنية لترقية الصادرات .

16. بيانات المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية .

17. مؤشرات مدكرات الفساد.

5-المواقع الإلكترونية:

1. <https://almerja.com/reading.php?idm=175291>

2. www.aljazeera.net